



بيان إدانة لإدارة الأونروا في لبنان حول حذف اسم "فلسطين" من المناهج

تسود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حالة متصاعدة من الغضب الشعبي على إثر ورود أنباء عن قيام إدارة الأونروا في لبنان بحذف كلمة "فلسطين" من المناهج الدراسية وذلك بتعليمات من مديرة الوكالة في لبنان دوروثي كلاوس. إننا في مؤسسة جفرا نعلن عن إدانتنا الشديدة لهذه الخطوة اللامسئولة والمسيسة باعتبارها جزءاً من خطة مشبوهة نحو شطب الهوية الوطنية للفلسطينيين ومحاولة خطيرة لطمس القضية الفلسطينية والنيل من الانتماء والذاكرة الجمعية للأبناء اللاجئين الفلسطينيين.

ونؤكد أنها ليست المحاولة الأولى للتهدي على حقوق اللاجئين الفلسطينيين بما فيها الحق في الحفاظ على الهوية الوطنية والتمسك بحق العودة وتقرير المصير والحرية في التعبير. وهي حقوق كفلتها الشرائع والأعراف والاتفاقيات الدولية كحقوق أصيلة للشعوب. إذ سبقت هذه المحاولة محاولات عدة في مناسبات مختلفة منها حادثة محاولة منع إحدى الطالبات من وضع علم فلسطين على ملابسها ما أثار غضباً واسعاً واحتجاجات شعبية ورسمية عارمة.

وقد سبق لإدارة الأونروا التورط في فصل ٤ من المعلمين لدى الوكالة بشكل تعسفي بسبب التعبير عن آرائهم تجاه قضيتهم الوطنية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تذرعت بحجة سياسة الوكالة المحايدة.

كما قامت بداية شهر نوفمبر الماضي برفع دعوى قضائية ضد أمين سر تجمع مخيم البداوي ونائبه على خلفية إغلاق مكتب مدير خدمات المخيم التابع للوكالة احتجاجاً على استمرار تجاهلها لمطالب الأسر المتضررة منازلهم جراء حرب العام ٢٠٠٧.

وكانت إدارة الوكالة طوال العام الفاتين بشكل خاص قد أثارت موجة من الاستياء والغضب في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في مناسبات عدة نظراً لسياساتها التي أدت إلى التقليل المتزايد للخدمات لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. وقد أشعلت هذه السياسات الاحتجاجات في المخيمات الفلسطينية في لبنان من الجنوب إلى الشمال وصولاً إلى مقر الأونروا الرئيسي في بيروت وسط مطالب بإقالة كلاوس.

إن مؤسسة جفرا إذ تؤكد على أهمية استمرار الدعم المالي للأونروا لتتمكن من القيام بمسؤولياتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات للاجئين الفلسطينيين، تعرب عن رفضها الكامل لمحاولات النيل من الرموز الوطنية للفلسطينيين وحقوقهم بالحفاظ على هويتهم وانتمائهم ونضالهم المشروع من أجل عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها قسراً وحققهم في تقرير مصيرهم. كما تدعو إدارة الوكالة للإلغاء الفوري للقرار ومحاسبة المتورطين فيه.